4.5 جهود ترويجية من خلال شركات خاصة

في خطوة مختلفة، يستعرض التقرير هذا العام مجموعة من الشركات الخاصة التي تقدم استشارات متخصصة على أسس تجارية لتعزيز أنشطة الترويج واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اخترنا منها الشركات التالية التي أثبتت تميزها من خلال تعاملها مع عدد من الدول العربية والمنظمات الدولية:

1.4.5 شركة IBM- Plant Location International

تتخصص الشركة في حقل خدمات دعم قرار الاستثمار للشركات ومقارنة المواقع وتقديم الاستشارات الخاصة بالترويج للاستثمار واستراتيجياته منذ 40 عاما وتتخصص أيضا في دراسات التقييس وتحديد الموقع التنافسي، مراجعة الأداء والهيكل التنظيمي لهيئات تشجيع الاستثمار، وضع استراتيجيات وخطط التسويق، دعم مبادرات تكوين التجمعات الإنتاجية Cluster Development . وقد تعاملت مع هذه الشركة العديد من الدول والشركات الكبرى وقد أفادت (6) دول عربية من خدماتها (جيبوتي، الكويت، السعودية، الإمارات، تونس، المغرب). ويقع مكتب شركة IBM-PLI في بروكسل (بلجيكا) ولها مكتب تمثيلي في نيويورك.

وقد طورت الشركة في هذا الصدد قاعدة مواقع الاستثمار العالمية Global Investment Locations Database (GILD) التي ترصد المشاريع الجديدة (Greenfield) أو المشاريع التي تتوسع والمعلن عنها من قبل الشركات العالمية وتستثني مشاريع الاندماج والتملك عبر الحدود إلا إذا نجم عنها تأسيس مشروع جديد أو توسعة مشروع قائم. ويتوافر من خلال القاعدة معلومات حول المستثمر وموقع الاستثمار والقطاع الذي يدخل به أو التجميع الإنتاجي الخاص به (Cluster) ونوعية الاستثمار وعدد الوظائف التي يستحدثها وقيمة الاستثمار وخلافه.

ووفقا لتقرير رصد الاتجاهات الاستثمارية العالمية لعام 2004 (Global Investment Trends) الذي تصدره الشركة سنويا، فإن عدد المشاريع الاستثمارية التي أعلن عنها عالميا وتم رصدها حتى نهاية العام بلغ 12,500 مشروع أدت إلى استحداث 1.33 مليون وظيفة مقارنة مع 11 ألف مشروع و 1.27 مليون وظيفة عام 2003 وأقل من 10 آلاف مشروع واستحداث أقل من مليون وظيفة عام 2002.

وأشار التقرير إلى أن توزيع المشروعات الجديدة على مختلف المناطق تم كما هو مبين في الجدول التالي، والذي يبين أن الدول العربية (منطقة الشرق الأوسط) استقطبت عام 2004 نحو 3% من المشروعات الجديدة وهي الحصة ذاتها لعام 2003.

المنطقة	2004	2003
1- الدول النامية في آسيا والكاريبي	%32	%38
2- أمريكا الشمالية	%20	%18
3- الدول المتقدمة في أوروبا	%18	%21
4- الدول الناهضة في أوروبا	%11	%13
5- الدول المتقدمة في آسيا والباسيفيك	%8	%8
6- أمريكا اللاتينية والكاريبي	%6	%6
7- **الشرق الأوسط**	%3	%3
8- أفريقيا	%2	%2

ويشير الجدول التالي إلى ترتيب أهم الدول في استقطاب المشروعات واستحداث الوظائف وأهم القطاعات التي تم فيها الاستثمار لعام 2004.

الترتيب	عدد المشروعات	الترتيب	استحداث الوظائف	الترتيب	القطاعات
1	الولايات المتحدة	1	الهند	1	خدمات الأعمال
2	الصين	2	الولايات المتحدة	2	الكيماويات
3	الهند	3	الصين	3	الخدمات المالية
4	بريطانيا	4	البرازيل	4	النقل والتخزين والاتصال
5	اليابان	4	فيتنام	5	الإلكترونيات
6	روسيا	6	بريطانيا	6	الأغذية والمشروبات
7	البرازيل	7	كوريا الجنوبية	7	تجارة الجملة والتجزئة
8	ألمانيا	8	أسبانيا	8	الآلات والمعدات
9	أسبانيا	9	المكسيك	9	أخرى

الترتيب	عدد المشروعات	الترتيب	استحداث الوظائف	الترتيب	القطاعات
10	فرنسا	10	سلوفاكيا		
11	كندا	11	هنغاريا		
12	استراليا	12	روسيا		
13	هونج كونج والصين	13	فرنسا		
14	فيتنام	14	تركيا		
15	سنغافورة	15	ألمانيا		

وقد تبين في التقرير أن الولايات المتحدة تصدرت في اجتذاب المشروعات في قطاعات الخدمات المالية والأغذية والمشروبات والأدوية بينما تصدرت الصين قطاعات الإلكترونيات والكيماويات الأساسية ومعدات النقل وتصدرت الهند قطاعات خدمات الأعمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد أشار التقرير إلى **تنامي أهمية اعتبارات التكلفة للمستثمرين عند اتخاذ قرارهم الاستثماري واختيار الموقع الأفضل للاستثمار بحيث أن المناطق التي تعتبر أقل كلفة لجهة عوامل الإنتاج والأجور وخلافه أصبحت أكثر جاذبية وقبولا في أوساط المستثمرين الذين يحرصون على ضبط التكاليف وزيادة الكفاءة في كل من قطاعات الخدمات والصناعات التحويلية مما يجعل الاستعانة بمصادر خارجية** Outsourcing **خيارا مفضلا لأداء الأعمال مما يزيد من أهمية الأسواق الناهضة في آسيا وشرق أوروبا وأفريقيا.**

2.4.5 شركة OCO Consulting

تقدم **الشركة** خدمات متكاملة لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ودعم التنافسية وتنمية الصادرات عبر خبرة تمتد إلى 30 عاما، ومقرها الرئيسي في ايرلندا ولها فرع في بروكسيل (بلجيكا)، وتقدم هذه الخدمات كحزمة متكاملة لعملائها من الشركات العالمية وهيئات تشجيع الاستثمار والحكومات وتنقسم هذه الخدمات إلى الآتي:

- تقييم الموقع.
- تقييم القطاع أو الصناعة.
- تقييم الأسواق.
- تقييس ومقارنة المواقع المحتملة للاستثمار.
- تطوير أدوات التسويق.

- مراجعة الخطط التنظيمية والاستراتيجية.
- تدريب الكوادر على مهارات التسويق.
- توليد الفرص واستكشاف الأفضل منها.

كما تصدر الشركة شهريا نشرة خاصة بالاستثمار Monthly Investment Monitor (MIM)™ التي تعتبر أداة مهمة في إضافة معلومات تفصيلية ومحدثه حول الأسواق واتجاهات الاستثمار والشركات المعنية بالاستثمار الأجنبي وترصد عدد المشاريع ورؤوس الأموال المستثمرة وعدد الوظائف التي تستحدث. وقد شملت قواعد بياناتها معلومات عن حوالي ألف مشروع استثماري ونحو 700 شركة عالمية. كما تعد الشركة دراسات متخصصة من قبل فريق الباحثين لديها وقد نشرت في (يونيو 2004) دراسة بعنوان نقل أنشطة شركات الاستثمار والخدمات The Relocation of Manufacturing & Services . وتتميز الشركة بخبرة معمقة في قطاعات العقار والسياحة والترفيه وخدمات الأعمال والخدمات المالية والمنتجات الاستهلاكية وصناعات الكيماويات والبلاستيك والمطاط والإلكترونيات ومعدات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الخفيفة والثقيلة وصناعات الأغذية والمشروبات والتبغ.

وقد طورت الشركة نموذجا لمتابعة المستثمر والأسواق والقطاعات الصناعية يستخدم كأداة تحليلية بعنوان **Loco Monitor™** للمساعدة على توليد الفرص الاستثمارية ورصد اتجاهات السوق.
وقد دخلت الشركة في علاقة تعاون مع شركة MINTEL المتخصصة بالمعلومات لإعداد تقارير تحليلية للقطاعات، كما أسست وحدة داخلية لتصميم الكتيبات والمواد الإعلامية الأخرى لاستكمال بناء الانطباع العام للشركات والدول. وتحظى بثقة منظمات الأمم المتحدة (منها انكتاد ووايبا) ومجموعة البنك الدولي (منها فياس) والمفوضية الأوروبية. **وقد أفادت عدة دول عربية من خدمات هذه الشركة الخاصة منها:**

- لبنان: دراسة تقيمية لموقع لبنان وفق منظور المستثمرين من خلال اللقاء مع نحو 20 شركة عالمية تعمل في لبنان و20 شركة أخرى خارج لبنان.
- مصر والأردن: دراسة لتحديد استخدامات التعليم الإلكتروني لصالح شركة أمريكية.
- الأردن: دراسة حول تنمية التجمعات الإنتاجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الجزائر: دراسة لكيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- السعودية وعدد من دول الخليج: دراسات لأسواق السلع الاستهلاكية.
- الإمارات: دراسة لتقييم ملاءمة القطر للاستثمارات والتجارة البريطانية.
- البحرين: ورشة تدريبية بالتعاون مع (وايبا) حول أهمية التجمعات الإنتاجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (شاركت فيها **المؤسسة**).
- تعاونت مع (ميجا) لإعداد نظام تقييس عالمي للمواقع الاستثمارية دخلت فيه عدة دول عربية.

ويبين الإصدار الأخير (نوفمبر/ ديسمبر 2004) من رصد الاستثمار الشهري (MIM)™، المعلومات التالية:

التسلسل	البيان	ديسمبر 2004			ديسمبر 2003		
1	الدول التي استقطبت أكبر عدد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر	الصين	الهند	بريطانيا	الصين	الولايات المتحدة	الهند
2	الدول الرئيسية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر	الولايات المتحدة	اليابان	بريطانيا	الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا
3	القطاع الأكثر جذبا لمشاريع الاستثمار وفق عددها	قطاع برمجيات ومعدات تكنولوجيا المعلومات	الأغذية	الخدمات المالية	قطاع برمجيات ومعدات تكنولوجيا المعلومات	الأغذية	الخدمات المالية

كما جاء في قاعدة ™(MIM) أن إجمالي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر التي رصدت خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2004 بلغ نحو 10 آلاف مشروع بقيمة 402 مليار دولار أدت إلى استحداث 457 ألف وظيفة، مقارنة مع 9450 مشروعا بقيمة 478 مليار دولار واستحداث 478 ألف وظيفة عام 2003.

3.4.5 شركة A.T.Kearney

تعتبر هذه الشركة للاستشارات من الشركات النشطة في دعم الموقع التنافسي لعملائها من الشركات العالمية في مجال وضع الاستراتيجيات وتنظيم عمليات الشركة وتحسين منتجاتها وخدماتها وعلاقاتها وإدارتها المالية، وتركز على تنمية روح الإبداع والابتكار وقيادة التغيير في تطوير الأعمال. كما تمتد بعلاقاتها إلى الحكومات والهيئات الحكومية وفق الطلب، وتقدم حزمة الخدمات التالية:

- الاستشارات الخاصة بوضع الاستراتيجيات.
- الاستشارات الخاصة بتطوير العمليات.
- تطوير خدمات المنشآت.
- وضع حلول متكاملة للصيانة والعمليات وكذلك نظم التزويد والمشتريات وسلاسل التوزيع.

وقد أنشأت الشركة **المجلس العالمي لسياسات الأعمال** عام 1992 ليكون بمنزلة منتدى لكبار رجال الأعمال يجتمعون من خلاله مرتين سنويا في خلوة خاصة للتناقش بقضايا الساعة، وينتج عنه عدة دراسات متخصصة ومؤشرات للتحليل والقياس منها **مؤشر الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر** FDI

Confidence Index ، **ومؤشر العولمة** Globalization Index **ونظام جاذبية الأسواق** Market Attractiveness Profiling System (MAPS) ، **ونظام لتحليل الاستراتجيات الأفضل للمدى الطويل** The Guided Planning through Scenarios (GPS) .

كما أصدرت الشركة مؤخرا مؤشر جاذبية الموقع لاستثمارات الأوفشور Offshore Location Attractiveness Index لمواكبة تزايد أهمية الاستثمار في قطاع الخدمات وعلى وجه الخصوص في استثمارات الأوفشور خارج موطن رأس المال من خلال الاستعانة بمصادر خارجية Outsourcing أو مراكز الخدمات التي تساند قطاع الأعمال (Call Centers).

وقد طورت الشركة هذا المؤشر ليكون وسيلة مقارنة تأشيرته لتحديد الخصائص التي تجعل بعض الدول أكثر جاذبية من دول أخرى لجهة ثلاثة عناصر أساسية في القطر: الاعتبارات المالية (بوزن 40%) والعنصر البشري (بوزن 30%) وطبيعة بيئة أداء الأعمال (بوزن 30%). وقد وضعت الشركة مواصفات الموقع الجاذب لاستثمارات الأوفشور وفقا لما هو مبين في الشكل التالي:

الاعتبارات المالية	• انخفاض معدل الأجور وكلف التعويض لمختلف الوظائف (مبرمجين، مدراء عمليات عاملين في مراكز الاتصالات). • اعتدال كلف الكهرباء والاتصالات والمكاتب. • المتداول في كلف النقل الجوي من وإلى القطر للمدن الرئيسية في العالم. • ملاءمة وضع النظام الضريبي. • استقرار سعر صرف العملة المحلية. • مدى تفشي الفساد والرشاوى.
مهارات العمالة الوطنية وتوافرها	• مستوى معرفة وانتشار تكنولوجيا المعلومات واستخدامات الحاسوب في الأعمال. • وجود سوق محلي متسع في مجالات المعلوماتية والتطبيقات الحاسوبية. • ارتفاع مستوى التدريب في مهارات الإدارة وتكنولوجيا الحاسوب. • ارتفاع مستوى التعليم ومعرفة اللغات. • سيادة معدلات بطالة معتدلة. • وضع خدمات عمليات إدارة الأعمال في القطر.

بيئة أداء الأعمال	• وضع القطر وفق مؤشرات العولمة والثقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لمؤسسة A. T. Kearney. • دعم الحكومة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. • وجود بنية تحتية جيدة للاتصالات والمعلوماتية في القطر. • وجود قانون لحماية الملكية الفكرية. • وضع قرصنة البرمجيات.

وقد دخل في المؤشر 24 دولة تصدرتها الهند تليها الصين ثم ماليزيا ولم يدخل بينها أية دولة عربية وجاءت البرازيل في المرتبة (7) وتركيا في المرتبة الأخيرة (24). ويشير الجدول التالي إلى ترتيب هذه الدول وفقا لجاذبية الموقع لاستثمارات الأوفشور. ويتراوح الرصيد المسجل من 1 إلى 10 بحيث أنه كلما ارتفع الرصيد دل ذلك على جاذبية أعلى للموقع والعكس صحيح.

الترتيب	القطر	الرصيد	الترتيب	القطر	الرصيد
1	الهند	7.12	13	تايلند	5.2
2	الصين	5.61	14	المكسيك	5.12
3	ماليزيا	5.59	15	الأرجنتين	5.07
4	التشيك	5.58	16	كوستاريكا	5.06
5	سنغافورة	5.46	17	جنوب أفريقيا	4.98
6	الفلبين	5.45	18	استراليا	4.82
7	البرازيل	5.44	19	البرتغال	4.71
8	كندا	5.42	20	فيتنام	4.70
9	تشيلي	5.37	21	روسيا	4.65
10	بولندا	5.44	22	اسبانيا	4.56
11	هنغاريا	5.29	23	ايرلندا	4.48
12	نيوزلندا	5.21	24	تركيا	4.44

4.4.5 شركة GDP Global Development

تأسست الشركة عام 1999 في لندن (بريطانيا) كمجموعة استشارية متخصصة هدفها الأساسي التعاون مع الوكالات الحكومية وخاصة هيئات تشجيع الاستثمار لتعزيز برامجها الترويجية وزيادة كفاءتها وفعاليتها وفق أفضل الممارسات وكذلك مع عملائها من الشركات الدولية التي تسعى إلى الاستثمار في المناطق المختلفة والتعامل مع هيئات الاستثمار للقطر المضيف.

وتقدم الشركات الخدمات التالية:

- تقييس أداء هيئات تشجيع الاستثمار من خلال مسوحات بدأت أداءها منذ عام 2001.
- دورات تدريبية متخصصة في الأكاديمية الأوروبية التي أسستها الشركة عام 2002.
- التعاون مع الأطراف الدوليــة لإعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بجهود الترويج وتقنياته.

وقد أعلنت الشركة في نهاية عام 2004 نتائج مسح تقييس أداء هيئات تشجيع الاستثمار IPA Performance Benchmarking 2004 الذي تعاونت في إعداده مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (ميجا)، ودخلت به 178 هيئة تشجيع استثمار، منها 102 هيئة من الدول النامية والناهضة وشمل المسح 14 هيئة عربية من 13 دولة عربية (الجزائر، جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، سلطنة عمان، فلسطين، السعودية، تونس، الإمارات (2) واليمن).

وقد شملت محاور المقارنة في المسح المذكور الآتي:

- الكيفية والسرعة والدقة في تعامل هيئة تشجيع الاستثمار مع الاستفسارات التي ترد إليها من المستثمرين المحتملين والمهارة في متابعة المشاريع (13 عنصر تتوزع على محاور التسويق والخدمات و توفير المعلومات).
- الترويج الإلكتروني والقدرة على استخدام التطبيقات الحديثة في الاتصالات ودور الموقع الشبكي وتم قياس هذا المكون حصرا في هيئات تشجيع الاستثمار في الدول المتقدمة (12 عنصر تتوزع على محاور التسويق والخدمة والمحتوى).

وقد قسمت نتائج المسح إلى مستويات متقدمة دخلت فيها 21 هيئة من إجمالي الهيئات المشاركة، وهي:

- الفئة المتميزة World Leaders (دخلت بها 9 هيئات سجلت رصيد 76 % فما فوق).
- الفئة ذات المستوى العالي World Class (دخلت بها 11 هيئة).
- الفئة المثابرة في الحفاظ على أدائها Consistent (هيئة واحدة).

وقد حصلت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) على الترتيب (8) ضمن 11 دولة في الفئة ذات المستوى العالي إذ حصلت على تصنيف (امتياز) في مكون (التسويق) وترتيب (قوي) في كل من مكوني الخدمات وتوفير المعلومات.

ومن جهة أخرى حصل المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات على ترتيب (قوي) في مكون توفير المعلومات.
وقد خرج معدو المسح بالملاحظات التالية التي يجدر أن تأخذها هيئات الاستثمار بعين الاعتبار لتحسين ممارساتها:

- أهمية توفير المعلومات الحديثة والدقيقة وسرعة الاستجابة.
- تنظيم برنامج للمتابعة الحثيثة مع المستثمرين المحتملين.
- تحسين نوعية المادة المستخدمة في كافة المواد الإعلامية وتوفير المعلومات الخلفية اللازمة وتحسين أسلوب العرض.
- تنمية قدرات ومهارات الكوادر الوطنية العاملة في هيئات تشجيع الاستثمار وبشكل متواصل.

5.4.5 شركات خاصة أخرى

بالنظر إلى أن المجال لا يتسع لذكر كافة الشركات الخاصة التي تقدم خدمات متميزة لفائدة هيئات تشجيع الاستثمار في مجال دعم جهود الترويج للاستثمار وتساعد في أنشطة واستهداف المستثمر وتوليد لاستثمار وخدمة المستثمر وتطبيق أفضل الممارسات والمقارنة في الأداء يبين الجدول التالي أسماء شركات أخرى والخدمات التي تقدمها لإدخالها في مجمل الرصد مع ملاحظة أن غالبية هذه الخدمات مقابل رسوم تتراوح من شركة لأخرى ومن خدمة لأخرى، كما أن هذه الشركات غالبا ما تتعاون فيما بينها أو مع أطراف دولية معنية بجهود تنمية الاستثمار والترويج (مثل وايبا وانيما)، وتساهم معها في تنظيم اجتماعات ومؤتمرات دولية متخصصة بالاستثمار والترويج.

التسلسل	الشركة	الخدمات التي توفرها
1	أكسفورد انتيلجبانس Oxford Intelligence www.oxint.com	· تتبع اخبار وتطورات الشركات في مختلف القطاعات عبر الانترنت www.corptracker.com · مجلة الكترونية إعلامية على الإنترنت تبث أخبار الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادره وجهود الترويج للاستثمار والأخبار العالمية للأعمال والتجارة www.ipaworld.com · خدمات بحثية وتقارير قطاعية وفق الطلب. · مسوحات وتقارير للتقييس. وصدر عام 2004 تقرير حول "مقارنة مراكز الخدمات المشتركة في أوروبا وتحديات الأوفشور" وبدء بإعداد تقرير حول جاهزية القطر لاستثمارات البرمجيات. · تنظيم فعاليات منفردة أو مشتركة. · خدمة مجانية تصدر كل أسبوعين وتوزع عبر البريد الإلكتروني وتغطي الأخبار الخاصة بالاستثمار والترويج IPAWorld Newsflash

التسلسل	الشركة	الخدمات التي توفرها
2	ريد هوت لوكيشنز Red Hot Locations www.redhotlocations.com	• متخصصة أساسا في تنظيم الملتقيات الاستثمارية والقطاعية والمؤتمرات السنوية التي تجمع أطراف العملية الاستثمارية بالتعاون حصريا مع مجموعة الفايننانشال تايمز خاصة في تنظيم الملتقى السنوي الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر. • أسست الأكاديمية الدولية للتدريب التي تقوم بعقد دورات تدريبية عامة أو وفق طلب العملاء على تقنيات الترويج للاستثمار وفق أفضل الممارسات والمفاهيم الإدارية المتطورة.
3	مجموعة الفاينانشال تايمز www.ft.com	• مجلة الاستثمار الأجنبي المباشر FDI magazine

5.5 دور منظمات المجتمع المدني

تنامى دور هيئات واتحادات وجمعيات رجال الأعمال وسيدات الأعمال (مجتمع الأعمال) في الدول العربية في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والنماذج التنموية التي يسير عليها القطر مع مراعاة الآثار الاجتماعية والبيئية التي تترتب على ذلك. وقد برز في إطار هذه التجمعات **مجلس الأعمال العربي Arab Business Council**، الذي تأسس عام 2003 ابان انعقاد المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن ويتكون اعضاؤه من 100 رئيس مجلس إدارة ومدير تنفيذي لكبرى الشركات العربية، يعملون على تفعيل دور القطاع الخاص العربي وتعزيز تنافسية المنطقة العربية وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد طرح المجلس خطوات للإصلاح في إطار (**أجندة التنمية**) التي تركز على تحرير أنظمة الاستثمار والتجارة ووضع آليات فعالة للتعاون بين كافة الأطراف من قطاع عام وقطاع خاص ومجتمع مدني للعمل على بعث واستعادة قوة روح النهضة العربية – الإسلامية في نقل وتوطين المعرفة وتعزيز رأس المال البشري (تمكين المرأة ودور الشباب) وتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوسيع شبكة العلاقات الدولية وتعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تطوير وربط الأسواق المالية وتحرير القطاع المصرفي وتحرير الأسواق والأخذ بمبادئ الحوكمة ومنها الشفافية وتعزيز مصداقية الديمقراطية وتحويل بيروقراطية القطاع العام لتكون ميسرة عوضا عن معيقة للأعمال.

وفي هذا الصدد أعلن **مجلس الأعمال العربي** في نوفمبر 2004 وفي إطار (أجندة التنمية) عن تأسيس فريق عمل لمتابعة ربط الأسواق المالية العربية وتشجيع تأسيس مجالس وطنية للتنافسية (مصر والأردن) وإقامة مراكز لدعم روح المبادرة. وأما لجهة تعزيز الحوكمة والإدارة الرشيدة فقد تبنى المجلس ميثاق حوكمة الشركات وميثاق التخلص من ممارسات الفساد في أداء الأعمال كما تبنى الإعلان حول المحاسبة ومعايير التدقيق والإعلان بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما كون مجلس الأعمال فريق عمل حول الإدارة

الرشيدة، وأعلن عن البدء في إعداد دراسة حول سيادة القانون والفساد والشفافية والحرية السياسية والاقتصادية بالتعاون مع أطراف دولية (البنك الدولي، أوسيد، منظمة الشفافية العالمية وغيرها). كما تأسست مجموعة من تجمعات القيادات الشابة في قطاع الأعمال العالمية في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي من 69 دولة منها 14 دولة عربية.

وينشط أيضا في مجال دعم الجهود الترويجية لجذب الاستثمار اتحاد المستثمرين العرب، اتحاد المستثمرات العرب (في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية)، مجتمع رجال الأعمال العرب، مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب التي ينظمها كل عامين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسة، منظمة المرأة العربية (مقرها القاهرة)، ومجلس سيدات الأعمال العرب.

سادسا - وضع الدول العربية في المؤشرات الدولية والإقليمية

يواصل تقرير هذا العام النهج الذي اتبعته **المؤسسة** منذ **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 2001** بتعريف صانع القرار ورجل الأعمال العربي بوضع الدول العربية في عدد من مؤشرات التقييم الائتماني السيادي وتقويم المخاطر القطرية ومؤشرات مختارة صادرة عن مؤسسات دولية معترف بمصداقيتها وتعنى بجوانب مختلفة من مكونات بيئة الاستثمار الملائمة، يستفاد منها لإغراض المقارنة والتقييس Benchmarking وكـ " محسنات قرار".

1.6 التقويم الائتماني السيادي

تسعى العديد من الدول والمؤسسات إلى الحصول على تقييم ائتماني يعكس مدى استقرار وتنافسية وضعها وقدرتها على تسديد ما يستحق عليها من التزامات. ويعتبر التقييم السيادي الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشرا لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي مصحوبا بتوقعات لأداء ومستقبل الدولة أو المؤسسة التي يتم تقييمها. ان حصول الدولة، على وجه الخصوص، على تصنيف سيادي وبدرجة استثمارية مرتفعة من الوكالات العالمية يعتبر من العوامل المهمة التي ترفع مستوى الثقة في مجمل بيئتها الاستثمارية ويؤهلها للحصول على التمويل اللازم لمشاريعها التنموية من مصادر دولية بتكلفة تنافسية ويمكنها من طرح سندات الدين وإصداراتها الحكومية في الأسواق المالية العالمية.

وقد حظيت اثنتا عشرة دولة عربية على تصنيف سيادي خلال عام 2004 فيما يدعى **التقويم السيادي التجميعي الدولي** الذي يصدر فصليا عن **مؤسسة الفاينانشال تايمز** بالاستناد إلى التصنيف السيادي المنفرد لوكالات التصنيف الائتماني العالمية، وقد توزع تصنيف الدول العربية إلى الآتي:

- أربع دول عربية (الكويت، الإمارات، قطر والسعودية) حصلت على تقويم سيادي بالدرجة الاستثمارية عالية ومخاطرة منخفضة جدا وقدرة سداد قوية.
- ثلاث دول عربية (البحرين، تونس وسلطنة عمان) بالدرجة الاستثمارية ومخاطرة منخفضة وقدرة سداد معقولة.
- ثلاث دول عربية (مصر، المغرب والأردن) بدرجة المضاربة ومخاطرة متوسطة مع وجود بوادر لمخاطر السداد.
- دولتان عربيتان (لبنان واليمن) بدرجة مضاربة عالية ودرجة مخاطرة عالية وتعرض أكثر انكشافا في مخاطر السداد.

(أنظر الملحق : جدول رقم 23)

وقد دخل في التقويم السيادي التجميعي الدولي الوكالات التالية كما توزعت على الدول العربية:

الدولة	وكالات التصنيف الائتماني				
	ستاندرد أند بورز	موديز	مجموعة فيتش	وكالة رايتنغ اليابانية	كابيتال انتيليجانس
الأردن	√	√			√
الإمارات		√			√
البحرين	√	√	√		√
تونس	√	√	√	√	√
السعودية	√	√			√
عمان	√	√			√
قطر	√	√			√
الكويت	√	√	√		√
لبنان	√	√	√	√	√
مصر	√	√	√		√
المغرب	√	√		√	√
اليمن					√
المجموع	10	11	5	3	12

وقد قامت وكالات التصنيف الائتماني سابقة الذكر بتقويم 145 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة في الدول العربية توزعت كالتالي:

الدولة	بنوك	مؤسسات مالية	شركات	الإجمالي
الإمارات	21	1	1	23
البحرين	17	2		19
الكويت	8	3	7	18
الأردن	14		1	15
تونس	12	1	2	15
مصر	11			11
السعودية	8	2		10
قطر	6	1	2	9
سلطنة عمان	6		2	8
لبنان	8			8
المغرب	7			7
اليمن	2			2
المجموع	120	10	15	145

ومن جهة أخرى قامت **وكالات التصنيف الائتماني الإقليمية** بتقييم ما مجمله 42 مصرفا ومؤسسة مالية وشركة عربية خلال العام، من خلال **شركة النيل لتقويم وتصنيف الأوراق المالية** (مقرها مصر وتغطي الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط ولكنها انسحبت في نهاية العام لأسباب لم توضح) توزعت على 8 مصارف و8 شركات في مصر، ومؤسستين ماليتين في سلطنة عمان، وكذلك من خلال **شركة المغرب لتقويم وتصنيف الأوراق المالية** (مقرها تونس وتغطي الدول العربية في منطقة شمال أفريقيا) توزعت على 11 مصرفا ومؤسسة مالية و11 شركة في تونس، ومصرف واحد وشركة واحدة في المغرب. وقد تأسست هاتان الشركتان عـــام 1997 كشركات متفرعة من الشركة العربية للتقويم الائتماني التي تمتلك مجموعة فيتش 60% منها و 20% لكل من التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد العربي.

2.6 مؤشرات تقويم المخاطر القطرية

1.2.6 المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال **الدليل الدولي للمخاطر القطرية** (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، **ويغطي 140 دولة منها 18 دولة عربية**. وصنفت الدول العربية الداخلة في المؤشر عام 2004 كالتالي :

- أربع دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المنخفضة جدا (الإمارات، سلطنة عمان، الكويت، السعودية).
- سبع دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المنخفضة (الأردن، البحرين، تونس، الجزائر ، قطر، ليبيا، المغرب).
- ثلاث دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المعتدلة (سوريا ، مصر، اليمن).
- دولتان ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة (السودان ولبنان).
- دولتان ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة جدا (الصومال والعراق).

وبمقارنة المؤشر ما بين ديسمبر 2004 وديسمبر 2003، يتبين أن ثلاث دول عربية انتقلت من مجموعاتها فتقدمت السعودية من مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة إلى مجموعة الدول ذات المخاطر المنخفضة جدا بعد أن سجلت ارتفاعا في الرصيد بمقدار (3.5) نقطة عن العام السابق وتقدمت الجزائر من مجموعة الدول ذات درجة المخاطر المعتدلة إلى مجموعة الدول ذات درجة المخاطر المنخفضة نتيجة ارتفاع رصيدها بمقدار (9.7) نقطة خلال عام 2004 في حين شهدت سوريا تراجعا من مجموعة الدول ذات درجة المخاطر المنخفضة إلى مجموعة الدول ذات درجة المخاطر المعتدلة بعد تراجع رصيدها بمقدار (1.5) نقطة.

ويلاحظ أن ثماني دول عربية سجلت تقدما طفيفا ضمن مجموعاتها شملت لبنان بمعدل (3.8) نقطة، مصر (3.3)، ليبيا (2.0)، السودان (1.8)، المغرب (1.5) وكلا من سلطنة عمان والأردن وتونس بأقل من نقطة واحدة. بينما شهدت خمس دول عربية تراجعا ضمن مجموعاتها شملت العراق بمعدل (17.3) نقطة، الصومال (2.2)، البحرين والكويت (1.0) لكل منهما واليمن (0.2 من النقطة). بينما حافظت كل من الإمارات وقطر على رصيدهما خلال الفترة ذاتها.

2.2.6 مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

يصدر عن مجلة اليورومني مرتين سنويا في (مارس وسبتمبر)، لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية، **ويغطي 185 دولة منها 20 دولة عربية**. وصنفت الدول العربية الداخلة في المؤشر عام 2004 كالتالي:

- ثلاث دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المنخفضة (قطر، الكويت والإمارات).
- خمس دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المعتدلة (البحرين،السعودية، سلطنة عمان، تونس والمغرب).
- عشر دول ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة (مصر، الأردن، الجزائر، لبنان، سوريا، اليمن، جيبوتي، موريتانيا، السودان وليبيا).
- دولتان ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة جدا (الصومال والعراق).

وبمقارنة المؤشر ما بين سبتمبر 2004 وسبتمبر 2003، سجلت ثماني عشرة دولة عربية تقدما طفيفا ضمن مجموعاتها بارتفاع رصيدها كالتالي جيبوتي بمعدل (6.64) نقطة، الصومال (5.73)، الأردن (4.57)، الجزائر (3.66)، العـراق (2.85)، اليمن (2.32) ، ليبيا (2.29)، الإمارات (1.86)، سلطنة عمـان (1.55)، البحريـن (1.46)، موريتانيا (1.41)، سوريا (1.24)، الكويـت (1.14)، السعودية (0.89)، لبنـان (0.71)، السودان (0.61)، قطر (0.31) ومصر (0.21). بينما سجلت دولتان عربيتان تراجعا طفيفا في رصيدهما ضمن مجموعاتها هما تونـس (0.90) نقطة و المغرب (0.25).

3.2.6 مؤشر الانستيتيوشنال انفستور للتقويم القطري

يصدر عن مجلة الانستيتيوشنال انفستور مرتين سنويا (مارس وسبتمبر) منذ عام 1998، ويغطي 172 **دولة منها 20 دولة عربية**. ويتم احتساب المؤشر استنادا إلى مسوح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى. وصنفت الدول العربية الداخلة في المؤشر عام 2004 كالتالي :

- سبع دول عربية ضمن مجموعة المخاطرة المعتدلة (الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، تونس، السعودية، قطر، الكويت).
- تسع دول ضمن مجموعة المخاطرة المرتفعة (الأردن، الجزائر، سوريا، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، جيبوتي).
- أربع دول ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة جدا (موريتانيا، السودان، العراق، الصومال).

وبمقارنة المؤشر ما بين سبتمبر 2004 وسبتمبر 2003 سجلت خمس دول عربية تقدما ملحوظا بارتفاع رصيدها تشمل جيبوتي بمعدل (8.6) نقاط، الجزائر (6.8)، البحرين (6.5)، ليبيا (6.1)، الكويـت (5.4) فيما سجلت أربع عشرة دولة عربية تقدما طفيفا ضمن مجموعاتها كالتالي: سلطنة عمان (4.9) نقاط، اليمن (4.7)، الأردن (4.5)، تونس (4.4)، العراق (4.0)، الإمارات (3.3)، المغرب (3.2)، سوريا (3.1)، موريتانيا (2.4)، لبنان (2.1)، السودان (1.9)، الصومال (1.7) وكل من مصر (0.6) والسعودية (0.5) من النقطة على التوالي، بينما شهدت قطر تراجعا طفيفا في رصيدها بمعدل (1.6) نقاط.

4.2.6 مؤشر وكالة دان اند براديستريت للمخاطر القطرية

تدخل في مؤشر دان اند براديستريت 17 دولة عربية من أصل 122 دولة. وبمراجعة البيانات المتوافرة عن الربع الأخير لعام 2004 يلاحظ أن الدول العربية قد صنفت كالتالي:

- دولة عربية واحدة (الإمارات) في درجة مخاطرة منخفضة جدا.
- أربع دول عربية (الكويت، قطر، تونس،المغرب) في درجة مخاطرة منخفضة.
- خمس دول عربية (البحرين، سلطنة عمان،الأردن،السعودية،مصر) في درجة مخاطرة معتدلة.
- دولة عربية واحدة (لبنان) في درجة مخاطرة محتملة.
- ثلاث دول عربية (الجزائر، ليبيا، سوريا) في درجة مخاطرة مرتفعة.
- دولتان عربيتان (اليمن، السودان) في درجة مخاطرة مرتفعة جدا.
- دولة عربية واحدة (العراق) في أعلى درجات المخاطرة.

وبالمقارنة مع مؤشر عام 2003 حافظت معظم الدول العربية على التصنيف ذاته باستثناء التراجع الطفيف في كل من السعودية (من DB3a إلى DB3b)، السودان (من DB6b إلى DB6d) وسوريا من DB5a إلى DB5b)، في حين شهدت المغرب تحسنا طفيفا في التصنيف (من DB2d إلى DB2c).

5.2.6 مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

تدخل في تصنيف الكوفاس 20 دولة عربية من أصل 150 دولة غطاها المؤشر وصنفت الدول العربية وفق مؤشر الكوفاس إلى:

- ثماني دول عربية (الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت، المغرب) ضمن مجموعة الدرجة الاستثمارية التي تتراوح من A2 إلى A4 .
- تسع دول عربية (الأردن، الجزائر، جيبوتي، سوريا، لبنان، ليبيا، مصر، موريتانيا، اليمن) ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة B و C .
- ثلاث دول عربية (السودان، الصومال، العراق) ضمن درجة عالية من المضاربة D مما يعني انه يتم التعامل معها كحالة منفصلة بموجب ما يطلبه القطر من خدمات الضمان.

وبمقارنة مؤشر عام 2004 مع مؤشر عام 2003 يتبين أن جميع الدول العربية التي يغطيها المؤشر قد حافظت على تصنيفها السابق باستثناء سلطنة عمان التي شهدت تراجعا طفيفا ضمن الدرجة الاستثمارية من (2A) إلى (3A).

(أنظر الملحق: جدول رقم 24، وملحق 1/5 بشأن مكونات ودليل مؤشرات المخاطر القطرية)

3.6 مؤشرات دولية مختارة

1.3.6 مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر **مؤشر الحرية الاقتصادية** سنويا منذ عام 1995 عن معهد "هيرتاج فاونديشن" وصحيفة "وول ستريت جورنال". وقد استقطب اهتماما متزايدا بنتائجه. غطى مؤشر الحرية الاقتصادية 155 دولة عام 2004 منها 17 دولة عربية، وهو العدد ذاته عام 2003.

وفق مؤشر عام 2004 توزعت الدول العربية الداخلة في المؤشر إلى المجموعات التالية:

- 9 **دول عربية تتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة** (البحرين، الإمارات، الكويت، الأردن، سلطنة عمان، قطر، المغرب، تونس، موريتانيا).
- 7 **دول عربية ذات حرية اقتصادية ضعيفة** (السعودية، لبنان، جيبوتي، مصر، الجزائر، اليمن، سوريا).
- **دولة عربية** واحدة ذات **حرية اقتصادية ضعيفة جدا** (ليبيا).
- استبعدت ثلاث دول من المؤشر هي العراق، السودان والصومال لعدم توافر بيانات موثوقة عنها، علما بأنها كانت مصنفة في مؤشر عام 2003 كدول **ذات حرية اقتصادية ضعيفة جدا**.

حافظت البحرين على تصدرها الدول العربية في مؤشر 2004 واحتلت الترتيب (20) على مستوى العالم، تليها الإمارات (42)، الكويت (48)، الأردن (51)، سلطنة عمان (54)، في المواقع الخمسة الأولى ثم تراوح ترتيب بقية الدول العربية الداخلة في المؤشر من (60) لقطر إلى (154) لليبيا.

وبالمقارنة مع عام 2003 سجلت 9 دول عربية تحسنا نسبيا كما عكسه رصيدها في المؤشر (الأردن، سلطنة عمان، المغرب، تونس، موريتانيا، لبنان، جيبوتي، مصر وسوريا)، بينما تراجع بشكل طفيف ترتيب 7 دول عربية أخرى (البحرين، الإمارات، الكويت، قطر، السعودية، الجزائر، وليبيا)، فيما احتفظت اليمن بوضعها للعام السابق.

2.3.6 مؤشر الشفافية

يصدر **مؤشر الشفافية (النظرة للفساد)** سنويا منذ عام 1995 عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International ، ويرصد درجة الفساد حسبما يراها رجال الأعمال والمحللون، ويشترط إجراء 3 مسوحات على الأقل لدخول الدولة في المؤشر. غطى المؤشر هذا العام 145 دولة، منها 18 دولة عربية، مقارنة مع 133 دولة منها 19 دولة عربية عام 2003.

وفق مؤشر 2004 توزعت الدول العربية الداخلة في المؤشر إلى المجموعات التالية:

- **دولتان عربيتان ذات شفافية مرتفعة** (سلطنة عمان والإمارات).
- 5 **دول عربية ذات شفافية متوسطة** (البحرين، الأردن، قطر، تونس، الكويت).
- 11 دولة عربية **ذات شفافية منخفضة** (السعودية، سوريا، مصر، المغرب، الجزائر، لبنان، ليبيا، فلسطين، اليمن، السودان والعراق).

وبالمقارنة مع عام 2003 سجلت 3 دول عربية تحسنا في ترتيبها **بالمؤشر** (الأردن، الإمارات وليبيا)، بينما تراجع ترتيب 14 دولة عربية (سلطنة عمان، البحرين، قطر، الكويت، السعودية، سوريا، مصر، المغرب، الجزائر، لبنان، فلسطين، اليمن، السودان والعراق)، فيما احتفظت تونس بوضعها للعام السابق.

3.3.6 مؤشر العولمة

يصدر مؤشر العولمة سنويا منذ عام 2001 عن شركة A.T. Kearney ومجلة السياسة الخارجية المعروفة ويقيس المؤشر مدى قدرة الدول على الاندماج والتكامل في الاقتصاد العالمي. وقد غطى المؤشر 62 دولة منها 4 دول عربية وهي الدول ذاتها التي دخلت في مؤشر عام 2003.

وقد تصدرت تونس مجموعة الدول العربية في الترتيب (35) في درجة تجعلها أكثر الدول العربية عولمة، تلتها السعودية (41) والمغرب (47) ومصر (60).

بالمقارنة مع عام 2003 سجلت دولتان عربيتان (تونس والسعودية) تحسنا في ترتيبهما، فيما تراجعت دولتان عربيتان (المغرب ومصر).

4.3.6 مؤشر التنافسية العالمي

يصدر **مؤشر التنافسية العالمي** سنويا منذ عام 1979 عن **المنتدى الاقتصادي العالمي** في دافوس بالتعاون مع أكاديميين عالميين وشبكات عالمية تتألف من 109 مؤسسات شريكة، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار. يقيس مؤشر النمو للتنافسية قدرة الاقتصادات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي وأداءها الكلي على المديين المتوسط والبعيد، بينما يقيس مؤشر الأعمال للتنافسية قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة في تحقيق التنافسية.

غطى مؤشر النمو للتنافسية 104 دول منها 7 دول عربية ، بينما غطى مؤشر الأعمال للتنافسية 103 دول منها 7 دول عربية.

بالنسبة **لمؤشر النمو للتنافسية** لعام 2004، فقد تصدرت الإمارات مجموعة الدول العربية واحتلت المرتبة

(16) عالميا تليها البحرين (28) والأردن (35) وتونس (42) والمغرب (56) ومصر (62) والجزائر (71).

وبالمقارنة مع عام 2003 سجلت دولتان عربيتان تحسنا في مؤشر النمو للتنافسية (المغرب والجزائر) فيما تراجعت 3 دول عربية (الأردن، تونس ومصر)، ودخلت للمرة الأولى هذا العام كل من الإمارات والبحرين.

أما بالنسبة **لمؤشر الأعمال للتنافسية** فقد تصدرت الإمارات مجموعة الدول العربية بينما احتلت الترتيب (28) عالميا، تليها تونس (32) والبحرين (40) والأردن (43) والمغرب (46) ومصر (66) والجزائر (89).

وبالمقارنة مع عام 2003 سجلت دولتان عربيتان (تونس والمغرب) تحسنا في هذا المؤشر، بينما تراجعت 3 دول عربية (الأردن، مصر والجزائر)، ودخلت للمرة الأولى هذا العام كل من الامارات والبحرين.

5.3.6 مؤشر الضبابية

صدر **مؤشر الضبابية** سنويا منذ عام 2001 عن شركة برايس وترهاوس كوبرز ولكنه أصبح منذ عام 2004 يصدر عن معهد Sloan للإدارة في جامعة MIT الأمريكية ومجموعة Kurtzman للاستشارات، ويقيس المؤشر درجة الافتقار إلى الوضوح والدقة والسهولة التي تحكم العلاقات بين الأعمال التجارية والمستثمرين من جهة وأنظمة الحكم من جهة أخرى. يستند المؤشر في جمع بياناته إلى عدة مصادر مختلفة منها: تقرير التنافسية العالمي ومؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الشفافية والمؤشر المركب للمخاطر القطرية وإلى قاعدة بيانات البنك الدولي. غطى مؤشر الضبابية في العام موضوع التقرير 48 دولة على مستوى العالم منها 3 دول عربية، مقارنة مع 35 دولة منها دولة عربية واحدة عام 2001.

وقد جاءت السعودية في صدارة الدول العربية مما يعني درجة ضبابية أقل وشفافية أفضل واحتلت الترتيب (39) عالميا تليها مصر (41) ولبنان (47).

وبالمقارنة مع عام 2001 سجلت مصر تراجعا في ترتيبها من (13) إلى (41) إلا أنها كانت قد سجلت رصيدا بلغ 48% متحسنا عن 58% ولم تكن السعودية ولبنان قد دخلت في المؤشر حينها.

6.3.6 مؤشر التنمية البشرية

يصدر مؤشر **التنمية البشرية** سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف جعل الإنسان محور العملية التنموية. ومنذ صدور التقرير لأول مرة تطورت فيه أربعة مؤشرات مركبة: مؤشر التنمية البشرية، مؤشر التنمية المتصل بالنوع، مقياس تمكين الفرد ومؤشر

الفقر. وهو مؤشر مركب يصنف الدول وفق مستوى معيشة مجتمعاتها وليس وفق أرقام اقتصادية تقليدية.

غطى مؤشر التنمية البشرية لعام 2004 (يغطي عام 2002) 177 دولة منها 19 دولة عربية، مقارنة مع 175 دولة منها 19 دولة عربية عام 2003 (**يغطي عام** 2001). تصدرت البحرين الدول العربية بالترتيب (40) عالميا، بينما حلت جيبوتي في المركز الأخير عربيا وبالترتيب (154) عالميا.

وقد تم هذا العام **استحداث قائمتين تقسمان دول العالم إلى مجموعتين** تضم كل منهما 30 دولة، غطت الأولى **الدول الأكثر ملاءمة للعيش حيث** احتلت النرويج المرتبة الأولى. وغطت الثانية **الدول الأقل ملاءمة للعيش**، دخلت فيها ثلاث دول عربية (جيبوتي وموريتانيا واليمن).
وفق مؤشر عام 2004 توزعت الدول العربية الداخلة في المؤشر إلى المجموعات التالية:

- 4 **دول عربية ذات تنمية بشرية عالية** (البحرين، الكويت، قطر والإمارات).
- 12 **دولة عربية ذات تنمية بشرية متوسطة** (ليبيا، سلطنة عمان، السعودية، لبنان، الأردن، تونس، فلسطين، سوريا، الجزائر، مصر، المغرب والسودان).
- 3 **دول عربية ذات تنمية بشرية ضعيفة** (اليمن، موريتانيا وجيبوتي).

وبالمقارنة مع عام 2003 تقدمت 7 دول عربية (الكويت و ليبيا وسلطنة عمان ولبنان وسوريا والمغرب وموريتانيا) بينما تراجعت 10 دول عربية (البحرين وقطر والإمارات والسعودية وتونس وفلسطين والجزائر والسودان واليمن وجيبوتي)، فيما احتفظت دولتان عربيتان (الأردن ومصر) بترتيبهما السابق.

7.3.6 مؤشر فقر المياه

يصدر **مؤشر فقر المياه** سنويا منذ عام 2002 عن مركز البيئة وعلوم المياه البريطاني بالتعاون مع مجلس المياه العالمي بهدف توضيح وإبراز الفروقات بين الدول الغنية بالمياه والدول الفقيرة بالمياه، ويوضح المؤشر أن ما يحدد افتقار الدول للمياه ليس كمية المياه المتوافرة فيها ولكن مدى كفاءة استخدام وإدارة تلك الدول لمصادرها المائية المتاحة.

غطى المؤشر (147) دولة من ضمنها (18) دولة عربية تصدرتها سلطنة عمان كأفضل دولة عربية من حيث مصادرها المائية.

ووفق مؤشر عام 2004 توزعت الدول العربية الداخلة في المؤشر إلى المجموعات التالية:

- 6 **دول عربية فوق خط الفقر المائي** (سلطنة عمان ومصر وقطر والبحرين ولبنان وسوريا).

- 5 **دول عربية على حافة خط الفقر المائي** (فلسطين والكويت والسعودية والإمارات وتونس).
- 7 **دول عـربية ذات فقـر مائي** (موريتـانيا والجزائر والسودان والأردن والمغرب واليمن وجيبوتي).

8.3.6 مؤشر الاستدامة البيئية

يصدر **مؤشر الاستدامة البيئية** منذ عام 2001 بالتعاون بين جامعة يال وجامعة كولومبيا الأمريكيتين والمنتدى الاقتصادي العالمي. يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر الطبيعية على المدى الطويل في محيط بشري متحول ومتغير. وقد غطى المؤشر 146 دولة منها 16 دول عربية عام 2004 مقارنة مع 142 دولة عام 2002 دخل فيها 16 دولة عربية أيضا.

تصدرت تونس مجموعة الدول العربية عام 2004 واحتلت الترتيب (55) عالميا، تليها سلطنة عمان (83) والأردن (84) والجزائر (96) والمغرب (105)، وجاء ترتيب بقية الدول العربية الإحدى عشرة ما بين (110) للإمارات إلى (143) للعراق.

وبالمقارنة مع عام 2002 سجلت 6 دول عربية تقدما (تونس، سلطنة عمان، الإمارات، موريتانيا، السعودية والكويت)، فيما تراجعت 9 دول عربية (الأردن، الجزائر، المغرب، مصر، سوريا، ليبيا، لبنان، السودان والعراق). وقد دخلت اليمن المؤشر لأول مرة هذا العام بينما خرجت منه الصومال.
(أنظر الملحق: جدول رقم 25، وملحق 2/5 بشأن مكونات ودليل مؤشرات دولية مختارة وملحق 6 بشأن المواقع الشبكية الخاصة بها)

4 . 6 وضع الدول العربية في قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) 2004

واصل **البنك الدولي** بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة لمجموعة البنك الدولي إصدار وتحديث قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) Doing Business Database وادخل فيها هذا العام تطويرات جديدة لزيادة فعاليتها كأداة مقارنة تفيد منها على وجه الخصوص الدول النامية، خاصة الدول الأكثر فقرا (واقل دخلا) التي تحتاج إلى إصلاحات فعلية لكونها مغرقة في البيروقراطية وتعقيدات الإجراءات عند تأسيس الكيان القانوني للأعمال، مثلا لتأسيس شركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة، وارتفاع الكلف لإتمام معاملات الأعمال أو عند بيع ملكية ما (عقار مثلا) ونقلها إضافة إلى مشاكل في إنفاذ العقود بسبب ضعف البيئة القانونية وصعوبة توفير ضمانات للقروض أو تحصيل الديون وتعقيد القوانين العمالية.

ويمكن تحسين وضع بيئة أداء الأعمال في دولة ما تدخل في هذه القاعدة ببساطة وبشكل مباشر من خلال مقارنة وضعها مع المعدلات العالمية والإقليمية التي تتيحها القاعدة، وبالتالي التوجه لتبني إجراءات

اقل تعقيدا وأقل كلفة لأداء الأعمال لتعزيز جاذبية المناخ الاستثماري لقطرها وقدرته على استقطاب حصة مقدرة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة تعمق الأثر التنموي لهذه الاستثمارات. كما قد يستفاد من هذه القاعدة ومؤشراتها في النظر بتعديل السياسات والقوانين التي تعنى بالاستثمار وتبسيط إجراءاته.

ومع تزايد الاهتمام **بقاعدة بيئة أداء الأعمال**، ارتفع عدد الدول التي دخلت فيها إلى 145 دولة عام 2004 مقارنة مع 133 دولة عام 2003، منها (13) دولة عربية للفترة ذاتها وقد تمت ملاحظة أن 58 دولة منها (تشكل 40 % من الإجمالي) قد قامت بإجراء تعديل أو أكثر على احد مكونات بيئة أداء الأعمال الواردة في القاعدة منها دول سلوفاكيا وكولومبيا وأثيوبيا الذين صنفوا بـ"**ابطال الإصلاح**" لعام 2004 لكونهم اجروا إصلاحات شاملة لتحسين الإجراءات وحقوق الملكية الخاصة.

وقد أبدت الدول العربية مؤخرا اهتماما متزايدا بمتابعة أوضاعها في قاعدة بيانات (بيئة أداء الأعمال) والعمل على تحسينها مقارنة مع بقية دول العالم والتوجه لاتخاذ ما يلزم لمعالجة ما قد تتطلبه المصلحة العليا للقطر والإعلان عنه ليرى المستثمرون ما تم من إصلاحات في بيئة أداء الأعمال ستنعكس إيجابا على تعزيز الانطباع الايجابي عن القطر.

وفي عام 2004، توسعت قاعدة البيانات لتشمل **سبعة مكونات** (من أصل خمسة مكونات في العام السابق)، تشمل: **إجراءات تأسيس الكيان القانوني للأعمال، قانون العمل، تسجيل العقار، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، إنفاذ العقود، وإفلاس الشركة.** وقد تم تعديل مسميات بعض المكونات الفرعية الداخلة في قاعدة بيئة أداء الأعمال لتعكس بدقة اكبر مدلولات البيانات التي تشملها. ونستعرض هنا كلا من هذه المكونات وما يندرج ضمنها من مكونات فرعية ومؤشرات قياسية.

1.4.6 مكون تأسيس الكيان القانوني للأعمال في القطر

يقاس هذا المكون من خلال أربعة عناصر فرعية تستخدم كمعايير لتأسيس كيان قانوني للأعمال في القطر، هي: عدد الإجراءات المطلوب اتخاذها، المدة الزمنية التي يحتاجها تنفيذ هذه الإجراءات، كلفة الإجراءات (كنسبة من معدل دخل الفرد) والحد الأدنى من رأس المال المطلوب (كنسبة من معدل دخل الفرد). ويدل انخفاض عدد الإجراءات وقصر المدة الزمنية وانخفاض كلفة تأسيس الكيان القانوني للمشروع وحجم رأس المال المطلوب على أن وضع بيئة الأعمال أفضل، والعكس صحيح.

وبمراجعة وضع الدول العربية في هذا المكون عام 2004، تراوح **عدد الإجراءات** المطلوبة في الدول العربية ما بين (5) في المغرب وهو أدناها، إلى (14) في الجزائر، وهو أعلاها. كما تراوحت **المدة الزمنية** المطلوبة لإنجاز الإجراءات ما بين (11) يوم عمل في المغرب، وهو أدناها، إلى (82) يوم عمل في موريتانيا، وهو أعلاها، وتراوحت **كلفة تأسيس الكيان القانوني** ما بين (2.4% من معدل دخل الفرد) في الكويت إلى

(269.2% من معدل دخل الفرد) في اليمن، وتراوح رأس المال الأدنى المطلوب لتأسيس الأعمال ما بين (65.5% من معدل دخل الفرد) في الجزائر إلى (5،053.9% من معدل دخل الفرد) في سوريا.

بالنسبة لمقارنة وضع الدول العربية في هذا المكون ما بين عامي 2004 و2003، انخفض عدد الإجراءات في (6) دول عربية (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، المغرب واليمن)، بينما ارتفع عدد الإجراءات في (3) دول عربية (الإمارات، سوريا والكويت)، وحافظت (3) دول عربية (لبنان، مصر وموريتانيا) على وضعها. وبالنسبة للمدة الزمنية اللازمة لتنفيذ الإجراءات فقد تحسنت في (6) دول عربية (الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، المغرب واليمن)، وتراجعت في (4) دول عربية (الإمارات، سوريا، الكويت وموريتانيا)، ولم تتغير في دولتين (لبنان ومصر). **وبالنظر لعدم توافر بيانات عن سلطنة عمان لعام 2003 لم تدخل المقارنة.**

وشهدت كلفة تأسيس الكيان القانوني للأعمال تحسنا في (5) دول عربية (تونس، الجزائر، السعودية، سلطنة عمان والمغرب) وتراجعا في (8) دول عربية (الأردن، الإمارات، سوريا، الكويت، لبنان، مصر، موريتانيا، اليمن) بالمقارنة مع عام 2003. أما الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس الأعمال فقد شهد تحسنا في معظم الدول العربية (11 دولة)، باستثناء دولتين (الإمارات ومصر) اللتين شهدتا تراجعا طفيفا بالمقارنة مع عام 2003. وبالنظر لعدم توفر بيانات عن سلطنة عمان لعام 2003 لم تدخل المقارنة.
(أنظر الملحق: جدول رقم 25/أ)

2.4.6 مكون قانون العمل

يقيس هذا المكون قانون العمل مدى الصعوبة التي يواجهها أصحاب العمل في تعيين أو فصل العمال، من خلال خمسة عناصر فرعية: مؤشر صعوبة التوظيف مؤشر صرامة ساعات العمل، مؤشر صعوبة الفصل من العمل، المؤشر المركب لصرامة التوظيف ويتكون من معدل المؤشرات الثلاثة السابقة، وكلفة الفصل من العمل مقاسا بعدد الأسابيع المدفوعة الأجر، وهو معيار جديد أضيف للمؤشر عام 2004 ويحتسب على أساس عدد الأسابيع المستحق عنها دفع الأجور للعامل أو الموظف عند فصله من العمل وفق نظام الإنذار وتوقيع الجزاء المتبع. تتراوح قيمة كل مؤشر ما بين (صفر) إلى (100 %) حيث تعبر القيمة الأعلى عن وضع أكثر تشددا في سوق العمل ويعكس وضعا أكثر تعقيدا.

بالنسبة لوضع الدول العربية في هذا المكون: تراوح **مؤشر صعوبة التوظيف** ما بين (44%) في كل من لبنان وسلطنة عمان، مما يعني درجة متوسطة من الصعوبة، إلى (100%) في المغرب، وهو أعلاها ويعني تشددا كبيرا. وقد سجل هذا المؤشر قيمة (صفر) في 6 دول عربية (الإمارات والسعودية وسوريا والكويت ومصر واليمن). بينما تراوح **مؤشر صرامة ساعات العمل** ما بين (40%) في كل من السعودية والمغرب مما يعني درجة متوسطة من الصعوبة، إلى (80%) في 3 دول عربية (الإمارات

ومصر و اليمن)، مما يعني درجة أعلى من التشدد. وقد سجل هذا المؤشر قيمة (صفر) في كل من لبنان وتونس. أما **مؤشر صعوبة الفصل من العمل** فقد تراوح من (20%) في الإمارات، وهو أدناها ويعني درجة منخفضة من التشدد، إلى (100%) في تونس، وهو أعلاها ويدل على تشدد كبير. وقد سجل هذا المؤشر قيمة (صفر) في 3 دول عربية (السعودية وسلطنة عمان والكويت). وبالنسبة **للمؤشر المركب لصرامة التوظيف** الذي يتكون من معدل المؤشرات الثلاثة السابقة فقد تراوح ما بين (13%) في السعودية، وهو أدناها، إلى (70%) في كل من المغرب وموريتانيا، وهو أعلاها. أما **المعيار الخاص بكلفة الفصل من العمل** الذي يحسب وفق عدد الأسابيع مدفوعة الأجر، فتراوح ما بين (13) أسبوعا في سلطنة عمان، وهو أدناها، إلى (162) أسبوعا في مصر، وهو أعلاها.

(أنظر الملحق: جدول رقم 25/ب)

3.4.6 مكون تسجيل العقار

يرصد هذا المكون (**وهو جديد**)، مدى سهولة أو صعوبة تأمين حقوق ملكية العقار من خلال ثلاثة معايير: عدد الإجراءات والمدة الزمنية اللازمة لتسجيل ونقل ملكية العقار، وكذلك كلفة نقل الملكية كنسبة من قيمة العقار.

بالنسبة لوضع الدول العربية في هذا المكون: فقد تراوح **عدد الإجراءات المطلوبة** لتسجيل العقار في الدول العربية ما بين (٣) إجراءات في (الإمارات والمغرب)، وهي أدناها، إلى (١٦) إجراء في (الجزائر)، وهو أعلاها. بينما تراوحت **المدة الزمنية** اللازمة لنقل ملكية العقار ما بين (٤) أيام عمل في (السعودية)، وهي أدناها، إلى (١٩٣) يوم عمل في (مصر)، وهي أعلاها. وتراوحت **الكلفة اللازمة لنقل الملكية** (تسجيل العقار) ما بين (1.0% من قيمة العقار) في (الكويت) إلى (30.4%) في سوريا. وكلما انخفضت الأرقام في المعايير الثلاثة دل ذلك على شروط أكثر سهولة في تسجيل ملكية العقار او نقلها.

(أنظر الملحق: جدول رقم 25/ج)

4.4.6 مكون الحصول على الائتمان

يدخل في هذا المكون خمسة عناصر تشمل مؤشرين و3 معايير: المؤشر الأول هو **مؤشر الحقوق القانونية** (لكل من طالب القرض/المدين ومانح القرض/الدائن) وقد عدلت تسميته بعد أن كان (مؤشر حقوق الدائن)، ويغطي قوانين منح الائتمان والإفلاس وتتراوح قيمة المؤشر ما بين صفر إلى 10 حيث تدل القيمة الأعلى على وضع أفضل لتوسيع الائتمان أما المؤشر الثاني وهو **مؤشر معلومات الائتمان** فيقيس نطاق ونوعية وسهولة توافر المعلومات الخاصة بالائتمان من السجلات الحكومية والخاصة وتتراوح قيمة المؤشر ما بين صفر إلى 6 حيث تشير القيمة الأعلى إلى توافر اكبر للمعلومات الائتمانية. أما المعايير الثلاثة فتشمل **نطاق تغطية السجل الحكومي لمعلومات الائتمان ونطاق تغطية المكاتب الخاصة لمعلومات الائتمان وكلفة**

توفير ضمان مقبول للحصول على قرض كنسبة من دخل الفرد بحيث كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على صعوبة في بيئة أداء الأعمال.

بالنسبة لوضع الدول العربية في هذا المكون تراوح **معيار كلفة توفير ضمان مقبول للحصول على القرض** ما بين (0.1% من معدل دخل الفرد) في الكويت، وهو أدناها، إلى (62.2% من معدل دخل الفرد) في المغرب، وهو أعلاها. وتراوح **مؤشر الحقوق القانونية** ما بين (2) في كل من المغرب واليمن، وهو أدناها، إلى (7) في موريتانيا، وهو أعلاها، وتراوح **مؤشر معلومات الائتمان** ما بين (2) في كل من الإمارات وتونس والسعودية والمغرب، وهو أدناها، إلى (4) في الكويت ولبنان، وهو أعلاها. بالنسبة **لمعيار نطاق تغطية السجل الحكومي لمعلومات الائتمان** فقد تراوح ما بين (2 لكل 1000 شخص) في موريتانيا ويعني تغطية منخفضة جدا، إلى (102 لكل 1000 شخص) في مصر، ويعني تغطية أفضل لكن ما زالت دون مستوى دول أخرى مثل ماليزيا (335 لكل 1000 شخص). وبمقارنته مع عام 2003 سجلت (5) دول عربية تحسنا (الإمارات، تونس، السعودية، لبنان، واليمن)، فيما سجلت الأردن فقط تراجعا، في حين سجل هذا المعيار قيمة (صفر) في (4) دول (الجزائر، سوريا، سلطنة عمان والكويت). ولم تدخل مصر والمغرب وموريتانيا المقارنة لعدم توفر بيانات عنها عام 2003. أما **معيار نطاق تغطية المكاتب الخاصة بمعلومات الائتمان** فقد سجل قيمة (صفر) في 12 دولة عربية باستثناء الكويت (166 لكل 1000 شخص) التي سجلت تحسنا لهذا العام مقارنة مع عام 2003 (147 لكل 1000 شخص)، وان كان ما زال اقل مستوى من دول أخرى مثل تركيا (300 لكل 1000 شخص).
(أنظر الملحق: جدول رقم 25/د)

5.4.6 مكون حماية المستثمر

وهو المكون **الثاني الجديد** الذي دخل ضمن قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال لهذا العام، ويقيس مدى الحماية التي يحظى بها المستثمر من خلال توافر معلومات تتعلق بالملكية وبالبيانات المالية. يتضمن **مؤشر الإفصاح** 7 عناصر فرعية تشمل: معلومات عن العائلة، الملكية غير المباشرة، المستفيدين من الملكية، حقوق تصويت المساهمين، تقارير مدققي الحسابات المرفوعة إلى أعضاء مجلس الإدارة، الاستعانة بمدققين محايدين، ومدى توفر معلومات عن الملكية والبيانات المالية لمستثمرين حاليين ومحتملين. يتراوح رصيد المؤشر ما بين صفر (عدم وجود إفصاح) إلى (7) نقاط (درجة إفصاح تامة)، وكلما ارتفع الرصيد دل ذلك على تحسن درجة الإفصاح.

بالنسبة لوضع الدول العربية في هذا المكون تراوحت قيم المؤشر ما بين (1) في 5 دول عربية (سوريا، سلطنة عمان، الكويت، لبنان وموريتانيا)، وهو أدناها، إلى (6) في تونس، وهي تعني حماية شبه تامة للمستثمر ومستواها مماثل لكوريا الجنوبية، وأفضل من تركيا (2) وماليزيا (5) ولم تتوفر بيانات عن اليمن.
(أنظر الملحق: جدول رقم 25/هـ)

6.4.6 مكون إنفاذ العقود

يرصد المكون مدى سهولة أو صعوبة انفاذ العقود التجارية. وتم اختيار **ثلاثة معايير** لقياس ذلك من خلال **عدد الإجراءات المنصوص عليها قانونا** منذ لحظة الادعاء حتى تاريخ الدفع (التسوية المالية)، **المدة الزمنية المطلوبة لتسوية النزاع** (عدد الأيام) **وكلفة إنفاذ العقود** (الرسوم المدفوعة داخل المحكمة وأتعاب المحامين) كنسبة مئوية من قيمة الدين، حيث كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على كلفة أعلى وبالتالي وضعا أسوأ في بيئة أداء الأعمال.

بالنسبة لوضع الدول العربية في هذا المكون تراوح **عدد الإجراءات** المطلوبة لانفاذ العقود ما بين (14) إجراء في تونس، وهو أدناها، إلى (55) إجراء في مصر، وهو أعلاها، وبالمقارنة مع عام 2003 فقد سجل ازديادا في عدد الإجراءات في 10 دول عربية (الأردن، الإمارات، الجزائر، السعودية، سوريا، سلطنة عمان، الكويت، لبنان، مصر واليمن) بينما احتفظ بقيمته السابقة في كل من تونس والمغرب. ولم تدخل موريتانيا المقارنة لعدم توفر بيانات عام 2003، **وتراوح معيار المدة الزمنية** لتسوية النزاعات ما بين (27) يوم عمل في تونس، وهو أدناها، إلى (721) يوم عمل في لبنان، وهو أعلاها، مسجلا زيادة في عدد الأيام في 11 دولة عربية (الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، سلطنة عمان، الكويت، مصر، المغرب واليمن) بينما حافظت لبنان على وضعها ولم تدخل موريتانيا المقارنة لعدم توفر بيانات عام 2003. أما معيار **كلفة انفاذ العقود** كنسبة من الدين فقد تراوح ما بين (8.8 %) في الأردن، وهو أدناها، إلى (34.3 %) في سوريا، وهو أعلاها. وبالمقارنة مع عام 2003 فقد ارتفعت نسبة الكلفة في 9 دول عربية، بينما سجلت دولتان (لبنان ومصر) انخفاضا في الكلفة، مما يعني تحسنا في بيئة أداء الأعمال، ولم تدخل السعودية وموريتانيا المقارنة لعدم توفر بيانات عام 2003.
(أنظر الملحق: جدول رقم 25/و)

7.4.6 مكون إفلاس الشركة

تم تعديل هذا المكون حيث كان يتكون من أربعة معايير (**المدة الفعلية للتصفية، الكلفة الفعلية للتصفية، مؤشر الإعسار ومؤشر سلطة المحكمة**)، وأصبح يتكون من ثلاثة معايير احدها جديد: **معيار المدة ومعيار التكلفة اللازمتين لتسوية الإفلاس** (وتشمل التكلفة أتعاب المحكمة، الموظفين الذين يعالجون التفليسة، المحامين والمحاسبين وغيرهم)، أما **المعيار الثالث وهو المبلغ المسترد** فقد تمت إضافته هذا العام ليقيس مدى فعالية الإجراءات المتبعة في أتمام الرهن ومعالجة التفليسة، ويعبر عنه بعدد السنتات المستردة مقابل كل دولار واحد.

بالنسبة لوضع الدول العربية في هذا المكون تراوح **معيار المدة الزمنية** لمعالجة التصفية أو التفليسة ما بين

(1.3) سنة في تونس، وهو أدناها، إلى (8.0) سنوات في موريتانيا، وهو أعلاها، وبمقارنته مع عام ٢٠٠٣ فقد زادت المدة الزمنية اللازمة في دولتين (الإمارات و اليمن)، وانخفضت في ٤ دول (تونس والسعودية ومصر والمغرب)، فيما حافظت (٧) دول (الأردن، الجزائر، سوريا، سلطنة عمان، الكويت، لبنان وموريتانيا) على وضعها لعام ٢٠٠٣. أما **معيار الكلفة** (كنسبة من قيمة العقار) فقد تراوح ما بين (١ ٪) في الكويت إلى (٣٨ ٪) في الإمارات، **وبالمقارنة مع عام ٢٠٠٣** فقد سجل ارتفاعا في دولة واحدة فقط (اليمن) بينما حافظ على وضعه في (١٢) دولة عربية. أما **معيار المبلغ المسترد** (وهو معيار جديد) فيدل على مدى كفاءة إجراءات التفليسة أو التصفية لجهة المبلغ المسترد من أصول الشركة التي تمت تصفيتها وكلما ارتفعت قيمة السنتات مقابل الدولار دل ذلك على وضع أفضل، وقد تراوح ما بين (4.7) سنت لكل دولار في الإمارات إلى (50.1) سنت لكل دولار في تونس، مقارنة مع ٨١,١ سنت لكل دولار في كوريا الجنوبية.
(أنظر الملحق: جدول رقم 25/ز)

8.4.6 نظرة عامة

بالنظر إلى وضع الدول العربية الثلاث عشرة في المكونات الخاصة ببيئة أداء الأعمال وفق قاعدة البنك الدولي لعام 2004 والمؤشرات المنبثقة عنها. (وفق الجدول التجميعي في الملحق رقم 26) يتبين بوجه عام، ورغم التحسن المنجز، استمرار ارتفاع التعقيدات الإجرائية في الدول العربية في تأسيس الشركات وإنفاذ العقود وتسجيل العقار لجهة عدد الإجراءات المطلوبة وطول المدة الزمنية والكلفة المرتفعة، مع توافر ضعيف لمعلومات الائتمان من السجلات الحكومية المختصة وعدم وجود مكاتب خاصة كافية لمعلومات الائتمان وضعف الإفصاح عن المعلومات بوجه عام ما عدا في دولة عربية واحدة. كما أن كلفة توفير (رهن أو ضمان مقبول) للحصول على قرض مصرفي تتفاوت بين الدول العربية مع تميز ثلاث دول عربية بتسهيل منح القروض.
ومن جهة أخرى يتباين وضع حماية الحقوق القانونية (لطالب القرض ومانح القرض) في المعاملات بشكل واضح وتتميز دولة عربية واحدة في ارتفاع حماية الحقوق القانونية. أما لجهة القوانين الناظمة لسوق العمل في مجالات التوظيف والفصل وساعات العمل فهي متوسطة إلى مرتفعة الصعوبة في الدول العربية ما عدا قي دولتين عربيتين. ويتراوح نظام معالجة حالات إفلاس الشركات بسبب الإعسار أو انعدام السيولة بين متوسط وضعيف في الدول العربية لجهة الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح واسترداد القيمة.

ومن بين الدول التي دخلت في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال عالميا، اختيرت البيانات الخاصة بكل من كوريا الجنوبية وماليزيا وتركيا في المؤشرات السابقة لغرض المقارنة مع وضع الدول العربية في هذه المؤشرات.
(أنظر الملحق: جدول رقم 26)

سابعا - محور التقرير: مبادرات الإصلاح ومؤشرات الإدارة الرشيدة في الدول العربية

1.7 مبادرات الإصلاح

مع تعالي الدعوات للإصلاح في أرجاء الوطن العربي تزداد أهمية انتهاج مبدأ الحاكمية في إدارة المؤسسات العامة والخاصة لما له من انعكاسات ايجابية على أداء ونمو هذه المؤسسات وطرح مبادرات خلاقة **للإصلاح الاقتصادي** كأحد الدعائم الرئيسية لعملية الإصلاح الشامل، وإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية ووضع آليات للتحاور حول الأولويات الملحة الواجب توافرها لتحسين مستوى الأداء العام للمنطقة.

1.1.7 المبادرة العربية للإصلاح

صدر عن القمة العربية السادسة عشرة في تونس التي عقدت في مايو 2004 "**وثيقة العهد والتضامن**" التي بموجبها تعهد قادة الدول العربية بمواصلة خطوات الإصلاح الشامل التي بدأتها الدول العربية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية وكذلك الالتفات إلى المسائل التالية:

- تعزيز روح المواطنة.
- توسيع المشاركة في الشأن العام وضمان حرية التعبير.
- رعاية حقوق الإنسان وفق المواثيق العربية الدولية.
- تعزيز دور المرأة العربية في المجتمع.
- إرساء التكامل الاقتصادي العربي ودعم العلاقات العربية البينية.

ووفقا لهذا التعهد أقرت عدد من الآليات أهمها وضع استراتيجية اقتصادية عربية شاملة واتخاذ عدد من الخطوات العملية لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية.

وأصبح بيان "**مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي**" الذي أعلنته القمة العربية في تونس المرجعية الرئيسية لأي عملية حقيقية للإصلاح نابعة من داخل المنطقة تعمل على رسم ملامح مستقبل المنطقة وتسريع جهود الإصلاح والتحديث ووضعها في إطار منهجي يأخذ في الاعتبار مصالح الدول العربية وخصوصيتها النابعة من طبيعة احتياجاتها وبناء قدراتها وطموحها لتحقيق مستقبل أفضل لمواطنيها والتأكيد على أن الإصلاح والتطوير عملية ذاتية وأنها مستمرة في الوطن العربي وبدأت في فترة سابقة.

وفي هذا السياق كانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد وضعت في مطلع التسعينيات إطارا عاما للإصلاح الاقتصادي وقدمت المنظمة العربية للتنمية الإدارية إطارا مكملا للإصلاح الإداري وبالرجوع لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية (رقم 1134 ورقم 1152 بشأن الإصلاح الاقتصاد وما تلاهما من قرارات) فإنها قد أشارت إلى أهمية استكمال مسيرة الإصلاح في الوطن العربي في المجالات التالية:

- تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

- تحرير الاقتصاد من القيود المعيقة للتجارة والاستثمار.
- رفع كفاءة الإنتاج والتشغيل.
- إقرار منهج الخصخصة كأحد الوسائل لتفعيل دور القطاع الخاص مع الالتفات إلى الآثار السلبية لبرامج الخصخصة على فئات المجتمع محدودة الدخل.
- رفع الكفاءة الإدارية للقطاع العام.
- تشجيع القطاع الخاص.
- دعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربية والالتزام بما جاء في الاتفاقيات العربية خاصة الاتفاقية العربية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية والحرص على عضوية مؤسسات ضمان الاستثمار العربية والدولية وتوفير الضمانات الكافية لحقوق المستثمرين.
- الطلب من مؤسسات التمويل العربية والمستثمرين العرب وضع ثقة أكبر في اقتصاداتها والعمل على تحسين مناخ الاستثمار وتقوية القطاع المصرفي العربي وتحسين أوضاعه الإدارية والمالية وكفاءة الخدمات المصرفية.
- تنمية التجارة العربية البينية والعمل على تبسيط إجراءات الحدود والعبور "التزانزيت" في مجال المواصفات والمقاييس.

2.1.7 مبادرة "مجموعة الدول الثمان الكبرى G8"

تبنت مجموعة الدول الثمان الكبرى G8 في يونيو 2004 مبادرة لإصلاح المنطقة وصدر عنها الإعلان عن الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك، تم في إطارها تبني مجموعة من البرامج المتنوعة لدعم جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. وقد أطلقت هذه المبادرة "**منتدى المستقبل**" ليكون منبرا للحوار في مسيرة الإصلاح والتحول الديموقراطي في الشرق الأوسط والعلاقات المستقبلية، وللتشاور بين قادة وشعوب المنطقة لتحديد أولويات الإصلاح التي سبق أن حددها أصحاب القرار في إطار جامعة الدول العربية وبيان "**التطوير والتحديث في الوطن العربي**" الذي أعلن في قمة تونس عام 2004. وقد عقد "منتدى المستقبل" مؤتمره الأول في المغرب في ديسمبر 2004 وخرج منه بإعلان وزاري تناول الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإصلاح وقرارات تختص بتهيئة بيئة اقتصادية شفافة في المنطقة تستند إلى التنافسية وانفتاح الأسواق وإشراك منظمات المجتمع المدني باعتباره شريكا أساسيا في العملية الإصلاحية التي تسعى إلى إقامة الحكم الصالح ومشاركة القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية والحاكمية الجيدة. وتواصل الإطراف المعنية الإعداد للمؤتمر الثاني في نوفمبر 2005 في البحرين. **ويدشن منتدى المستقبل بعدا جديدا في العلاقات الخارجية يتم من خلاله الحوار بين ثلاثة أطراف: وزراء الخارجية (يمثلون الحكومات) وأصحاب الأعمال (يمثلون القطاع الخاص) والمجتمع المدني (يمثل الأطراف غير الحكومية)**. ويستعرض الإطار أهم محاور مبادرة "مجموعة الدول الثمان الكبرى G8" لإصلاح المنطقة.

مبادرة "مجموعة الدول الثمان الكبرى G8"

تستند مبادرة "مجموعة الدول الثمان الكبرى G8" إلى المحاور الأربعة التالية:

المحور الأول:

تعزيز مفهوم "الشراكة نحو التقدم والمستقبل المشترك" من خلال تأسيس منتدى المستقبل كإطار للتحاور على مستوى الوزراء حول الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إطلاق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مركز لتنمية المشاريع الخاصة وتأسيس شبكة تمويل إقليمية في إطار مؤسسة التمويل الدولية، التابعة لمجموعة البنك الدولي. وتحديد انجاز أهداف كمية منها: مساعدة أكثر من مليوني شخص على التخلص من الفقر من خلال برامج القروض الصغيرة، تحسين نظم التعليم ومحو الأمية لأكثر من 20 مليون شخص بحلول عام 2015، تطوير مهارات نحو 100 ألف مدرس مع نهاية عام 2009 لاتقان التقنيات الحديثة للتعليم الالكتروني، تنفيذ برامج للتدريب المهني موجهة لنحو 250 ألفا من الخريجين الجدد، إنشاء فريق استشاري لدعم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار وتحديد معوقات الاستثمار والتقدم بمقترحات واقعية.

المحور الثاني:

تعميق جذور الديمقراطية وتوسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسية والعامة من خلال تأمين إجراء انتخابات حرة ونزيهة في أفغانستان (بمساعدة كندا)، فلسطين (بمساعدة الاتحاد الأوروبي) واليمن (بمساعدة فرنسا)، توسيع مشاركة المرأة في كافة المجالات وضمان حقوقها ومكانتها في المجتمع، مواصلة الإصلاح القضائي، تعزيز حرية التعبير والفكر والعقيدة، تشجيع الإعلام المستقل، العمل بمبادئ الإدارة الرشيدة والشفافية، تقوية منظمات المجتمع المدني في عمليات الإصلاح الجارية في المنطقة.

المحور الثالث:

بناء مجتمع المعرفة وتطوير الأنظمة التعليمية والتكنولوجية من خلال مساعدة دول المنطقة الراغبة في تطوير وإصلاح نظامها التعليمي والبناء على الإرث الثقافي الغني للمنطقة وتسهيل الحصول على الكتب.

المحور الرابع:

زيادة الاستثمارات لدعم النمو الاقتصادي وجهود المنطقة للوصول إلى التكامل الاقتصادي وإزالة معيقات الاستثمار،وتعزيز التجارة الإقليمية البينية وتوسيع نطاق الفرص التجارية لمنتجات دول المنطقة في الأسواق العالمية.

3.1.7 إعلان الإسكندرية

نظمت **مكتبة الإسكندرية** مؤتمر "**قضايا الإصلاح في الوطن العربي: الرؤية والتطبيق**" في مارس 2004، حضره 165 شخصية من 18 دولة عربية بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وتم توقيع "**إعلان الإسكندرية**" الذي أكد المشاركون من خلاله على قناعتهم بأن تنفيذ الرؤى الإصلاحية التي أعدوها هي مسؤولية مشتركة بين الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمعات، واجمع المشاركون على أن التأخير في تنفيذ الإصلاح سيزيد من تكلفته الباهظة والمتزايدة مع مرور الوقت، كما دعا المشاركون إدارة مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع جامعة الدول العربية لتنظيم سلسلة من المؤتمرات الدورية والندوات المتخصصة لمتابعة بحث هذه القضايا واستعراض تجارب ناجحة على المستويين العربي والدولي، وإنشاء منبر عربي للإصلاح في إطار مكتبة الإسكندرية، وتشكيل لجنة متابعة تنعقد مرة كل ستة أشهر لاستعراض الإنجازات وتقديم الدعم لمنبر الحوار.

ويستعرض الإطار التالي أهم محاور "**إعلان الإسكندرية**".

إعلان الإسكندرية

حدد إعلان الإسكندرية المحاور الخمسة التالية للإصلاح المنشود:

المحور الأول:

الإصلاح السياسي: تحديد مفهوم الديمقراطية الحقيقي التي تستند إلى التعددية السياسية والتي تؤدي إلى نقل السلطة من خلال انتخابات دورية حرة، واحترام حقوق الجميع، وضمان حرية الفكر والتعبير، وتحقيق ذلك على أرض الواقع من خلال الإصلاح الدستوري والقضائي والمؤسسي والهيكلي وإطلاق الحريات.

المحور الثاني:

الإصلاح الاقتصادي: تطوير كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي من شانها تحرير الاقتصاد وتنمية الصادرات وزيادة حصة الدول العربية من التدفقات الاستثمارية الأجنبية، تسخير قوانين الإدارة الرشيدة لتعزيز الشفافية وروح المسؤولية وسيادة القانون، والحفاظ على البعد الاجتماعي للتنمية. وتحقيق ذلك على ارض الواقع من خلال مراجعة السياسات الاقتصادية بحيث تعمل على رفع نسب النمو الاقتصادي إلى ما لا يقل عن6% – 7% سنويا في المعدل واعتماد ثلاثة مداخل: الاستقرار، الخصخصة والاقتصاد الحر، مع وضع برامج لمعالجة قضايا البطالة ودور المرأة في القوة العاملة، تعزيز مستوى المنتج الوطني والتنافسية، إنشاء قواعد معلومات اقتصادية حديثة، تطوير الأسواق المالية العربية، تحسين البنية التحتية وتأسيس البنية الرقمية، إزالة العقبات التي تعترض الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي، إرساء آلية فعالة لتسوية النزاعات بين المستثمرين، المعاملة

الوطنية، تطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تفعيل الاتفاقيات العربية، الإجماع على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

المحور الثالث:

الإصلاح الاجتماعي: إيجاد مجتمع عربي متماسك وقادر على معالجة مشاكله ورسم مستقبله بنفسه وإرساء نموذج للعلاقات الأسرية ينشئ أفرادا مسؤولين عن خياراتهم. ويتحقق ذلك على ارض الواقع من خلال دور الإعلام الجوهري في بناء ثقافة الأفراد وتوجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة وتعزيز البيئة المناسبة لتولد الثقافة وتحسين مستوى التعليم، تشجيع البحث العلمي، محو الأمية خاصة بين الإناث خلال اقل من 10 سنوات، تحقيق الاستقرار الاجتماعي، تعزيز مشاركة الشباب في المجتمع، تحسين أوضاع الطفولة العربية، وضع استراتيجية فعالة لمعالجة مشكلة الفقر.

المحور الرابع:

الإصلاح الثقافي: اعتبار الأولويات الثقافية التي تعمد إلى غرس التفكير المنطقي والعلمي، تشجيع الحرية الفكرية ومكافحة جميع أشكال التزمت والتطرف، تنمية ثقافة المرأة، إقامة الحوار مع الآخرين، إصلاح وتفعيل المؤسسات العربية الثقافية، تشجيع التفاعل الثقافي مع دول العالم ويتحقق ذلك على ارض الواقع من خلال إعفاء الإنتاج الثقافي العربي من أية رقابة أو إجراءات جمركية، تطوير مشاريع النشر الثنائية الرقمية،. تفعيل مؤسسات الترجمة من اللغة العربية إلى كافة اللغات ومن كافة اللغات الحية إلى العربية.

المحور الخامس:

آلية المجتمع المدني: تحديد دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح من خلال طرح عدد من الآليات التنفيذية تمكن المعنيين من متابعة المقترحات والتوصيات التي تم الإجماع عليها.

4.1.7 إعلان صنعاء

عقد في يناير 2004 مؤتمر صنعاء الإقليمي حول "**الديمقراطية، حقوق الإنسان ودور محكمة الجرائم الدولية**" شارك به 820 شخصا من 52 دولة منهم ممثلون عن منظمات إقليمية ودولية، وممثلو المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووفود حكومية وبرلمانية من جميع الدول العربية ومن دول افريقية وآسيوية مجاورة، بتنظيم مشترك بين الحكومة اليمنية ومنظمة غير حكومية "**لا سلام بدون عدالة**". أكد المشاركون على أهمية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الدول العربية والدول المجاورة، وابرزوا الإنجازات التي تم تحقيقها في المنطقة في هذه المجالات. وتوصلت المداولات إلى إجماع حول مفاهيم سيادة القانون، الديمقراطية وحقوق الإنسان وأبعادها وارتباطها ببعضها البعض، ونتائجها والتوصية بإنشاء منتدى للحوار وتبادل الآراء والخبرات وتعزيز المشاركة والتطور السياسي والديمقراطي بين الدول المشاركة.

وقد أعلنت الوفود المشاركة المبادئ التالية: **جوهرية الديمقراطية وحقوق الإنسان دون تمييز، دورية الانتخابات للهيئات التشريعية، الالتزام بمبادئ الإدارة الرشيدة، استقلالية القضاء وسيادة القانون وفصل السلطات، التغلب على التهديدات المحتملة لشكل وجوهر الحرية، استقلالية الإعلام والتعددية الإعلامية، فعالية دور المجتمع المدني، إدخال القطاع الخاص كشريك حيوي في تعزيز أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان، إيجاد مؤسسات دولية قضائية**. ويستعرض الإطار التالي "إعلان صنعاء".

إعلان صنعاء

اتفق المشاركون في مؤتمر صنعاء على التالي: العمل بجدية بهدف تحقيق المبادئ المذكورة أعلاه، تعزيز الديمقراطية والتعددية وحماية حقوق الإنسان، تعزيز دور المرأة وحمايتها من كافة أشكال الاستغلال أو الانتقاص لحقوقها، ضمان المساواة أمام القانون، تعزيز الجهود نحو التنمية المستدامة اللازمة لتعزيز الديمقراطية وبناء المؤسسات الديمقراطية داخل الدولة، تعزيز احترام القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، تعزيز وتأسيس هيئات تشريعية منتخبة تمثل إرادة الشعوب وتكفل تمثيلا عادلا لكافة قطاعات المجتمع.

5.1.7 برنامج الإدارة الرشيدة (صلاح الحكم) في الدول العربية

أطلق المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في أوائل عام 2000 **برنامج إدارة الحكم في الدول العربية** (POGAR) بهدف دعم وتطوير أنماط الحكم الصالح وما يتصل به من إصلاحات في الدول العربية التي تشملها قاعدة معلومات البرنامج (20 دولة عربية) ويتعاون البرنامج في تحقيق أهداف وجمع المعلومات الخاصة بالإدارة الرشيدة مع وزارات العدل والمجالس التشريعية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني في الدول العربية. كما وتشتمل أنشطة البرنامج على تقديم المشورة بشأن السياسات والعمل على بناء القدرات المؤسسية وتحديد سيناريوهات الخيارات السياسية والنماذج الجديدة للحكم السليم وحسن الإدارة.

وقد أطلقت مبادرة **الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية** (Governance for Development) من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج إدارة الحكم في الدول العربية بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وعدد من المنظمات العربية والدولية تشمل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية واتحاد المحامين العرب واتحاد الصحفيين العرب واتحاد المصارف العربية والمنظمة العربية للتنمية الإدارية وغيرها. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التنمية المستدامة من خلال تقوية أسس إدارة الحكم على مفاهيم المشاركة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون والانفتاح السياسي وتعزيز الكفاءة الإدارية.

وقد سبق الإعلان الرسمي عن المبادرة مرحلة تحضيرية لبلورة رؤية موحدة وتحديد أولويات الدول العربية، اشتملت على ستة اجتماعات: اجتماع **بيروت** (أكتوبر 2003)، اجتماع **اسطنبول** (فبراير 2004)، اجتماع **الرباط** (ابريل 2004)، لقاء **باريس** (مايو 2004)، واللقاء الوزاري في **عمان** (سبتمبر 2004) والذي تمت فيه مناقشة مسودة الوثيقة التحضيرية وإقرار منهجية العمل التحضيري لمبادرات الإدارة الرشيدة من أجل التنمية في الدول العربية.

وتستند المبادرة إلى ستة محاور فرعية توزعت على ورشات عمل تولت رئاستها عدد من الدول العربية كما هو مبين في الجدول التالي:

التسلسل	المحور	القطر
1	الخدمة المدنية والنزاهة	المغرب
2	السلطة القضائية وتنفيذ الأحكام	الأردن
3	الحكومة الالكترونية والتبسيط الإداري وإصلاح النظم الرقابية	الإمارات
4	دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في إصلاح القطاع العام	لبنان
5	إدارة المالية العامة	مصر
6	توفير الخدمات العامة	تونس

وقد حددت أهداف المبادرة بالآتي:

- دراسة واقع تنظيم الإدارات العامة في الدول العربية ومستوى خدماتها ومعوقات تطويرها وإصلاحها، وكذلك دراسة المشاريع الوطنية القائمة وكشف أسباب تعثرها وإمكانية دعمها وتفعيلها.
- المساعدة على تطوير رؤية وطنية وخطة عامة للإصلاح الإداري.
- المساهمة في إعداد البرامج والمشاريع الإصلاحية وخطط تفصيلها.
- وضع معايير للتقويم وقياس النتائج اللازمة لمبادرات الإصلاح الإداري.
- تنفيذ بعض المشاريع الإصلاحية النموذجية، وتوفير الخبرة والمعرفة لتعميم الفائدة على بقية قطاعات وبرامج الإصلاح.
- العمل على حسن تنفيذ المشاريع الإصلاحية لجهة الكلفة واطر وآليات التعاون ووضعها موضع التنفيذ.

وتشارك في هذه المبادرة 16 دولة عربية تشمل (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، سوريا، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن).

ومن جهة أخرى كان المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أطلق في ديسمبر 2001 مبادرة "**المرأة والمواطنة**" أيضا من خلال برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، عقب صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 والذي تضمن إشارة إلى أوجه القصور في المنطقة العربية التي تحتاج إلى المعالجة وتشمل نقص الحريات، نقص المعرفة، تمكين المرأة.

وقد تم تنفيذ هذه المبادرة على ثلاث مراحل يتوقع أن تكون قد استكملت بحلول نهاية عام 2004 في 7 دول عربية تشمل كل من مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس واليمن. وقد هدفت المبادرة إلى تحقيق التالي:

- ترسيخ الحوار حول حقوق المرأة الكاملة ومواطنتها، استنادا إلى نتائج دراسات وبحوث تم إعدادها في دول عربية مختارة.
- تعميق الوعي حول موضوع التفرقة بين الجنسين (النوع الاجتماعي) وخاصة في أوساط الوسائل الإعلامية.
- تعزيز قدرات المنظمات النسائية العربية غير الحكومية لحشد الدعم والتأييد.
- إقامة علاقات شراكة وتشبيك بين المنظمات النسائية غير الحكومية والبرلمانيين وأطراف حكومية وتشريعية أخرى تختص بالحقوق القانونية والسياسية للمرأة.

2.7 مؤشرات الإدارة الرشيدة 2004

مع تزايد الدعوات للإصلاح في الدول العربية، تنامى بشكل واضح اهتمامها بمتابعة أوضاعها في مؤشرات **الإدارة الرشيدة Good Governance** بهدف تصحيح وتحسين هذه الأوضاع حيث قام **معهد البنك الدولي World Bank Institute** التابع لمجموعة البنك الدولي، بوضع قاعدة بيانات لمؤشرات (الإدارة الرشيدة) غطت خمس فترات تمتد من ١٩٩٦-٢٠٠٤ يتم تحديثها كل عامين، في إطار عدد من المحاور الرئيسية التي يتابعها والتي تشمل محاربة الفساد، الإصلاح القضائي، الإصلاح الاقتصادي، التنمية البشرية.

وقد استهدف معهد البنك الدولي من إصدار هذه المؤشرات مساعدة الدول النامية وكل من الدول والمنظمات المانحة على تتبع أدائها وتبيان مدى نجاح جهودها لبناء قدراتها وتحسين الإدارة الرشيدة وتعزيز الشفافية فيها، إذ ينظر إلى الإدارة الرشيدة كمكون رئيسي من مكونات التنمية المستدامة ومناخ الاستثمار السليم. ويستند صندوق مواجهة **تحديات الألفية Millennium Challenges Account** إلى نتائج مؤشرات الإدارة الرشيدة في قراراته لتخصيص المساعدات للدول النامية الأقل دخلا.

ويتزايد اهتمام الحكومات والمجتمعات المدنية وصناع القرار ودعاة الإصلاح بمتابعة مكونات مؤشرات الإدارة الرشيدة لتعزيز التوجه نحو التغيير. وقد أثبت تقرير صدر مؤخرا أن تحسن الإدارة الرشيدة يؤدي إلى مستويات معيشية أعلى وإلى الحد من الفقر، وتدرك الجهات المانحة للمساعدات أن ما تقدمه من دعم يكون أكثر فعالية في الدول ذات الحاكمية الجيدة.

تستند بيانات مؤشرات الإدارة الرشيدة إلى عدد كبير من المتغيرات التي تقيس نطاقا واسعا من العناصر المرتبطة بالإدارة الرشيدة والتي تم استقاؤها من أكثر من 25 مصدرا مستقلا تابعا لمنظمات عالمية مختلفة ومسوحات قطرية اذ اتبع المعهد نظاما إحصائيا محددا لإقامة "متوسط مثقل" خاص بكل دولة وبأوزان تتناسب مع أهمية المصدر الذي يزود البيانات.

وقد تم تصنيف الدول في مؤشرات الإدارة الرشيدة وفق نسب مئوية تتراوح بين (صفر – 100)، حيث تدل النسبة المئوية الأعلى على وضع أفضل يضع الدولة ضمن مجموعة الدول ذات حسن الإدارة وصلاح الحكم، والعكس صحيح. وبذلك ينقسم دليل المؤشر إلى خمسة مستويات من الإدارة الرشيدة وصلاح الحكم كما هو مبين أدناه، مع ملاحظة أن النسبة المئوية (مقارنة وتأشيرية) وليست (مطلقة):

- أعلى من 75 %	في وضع مقارن ممتاز
- أعلى من 50 %	في وضع مقارن جيد
- أعلى من 25 %	في وضع مقارن متوسط
- أعلى من 10 %	في وضع مقارن ضعيف
- اقل من 10 %	في وضع مقارن ضعيف جدا

وقد غطت قاعدة بيانات مؤشرات الإدارة الرشيدة هذا العام 209 دول في العالم منها 21 دولة عربية للفترة (2002- 2004)، مقارنة مع 195 دولة منها 19 دولة عربية للفترة (2000 – 2002).

وتجدر الإشارة إلى أن الدول العربية التي دخلت في قاعدة بيانات مؤشرات الإدارة الرشيدة تنقسم وفق تصنيف مستوى الدخل لمعهد البنك الدولي إلى:

- 4 دول عربية ذات دخل مرتفع (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات)
- 4 دول عربية ذات الفئة العليا من الدخل المتوسط (لبنان، سلطنة عمان، السعودية، ليبيا)
- 9 دول عربية ذات الفئة الدنيا من الدخل المتوسط (المغرب، الأردن، جيبوتي، الجزائر، مصر، تونس، فلسطين، العراق، سوريا)
- 4 دول عربية ذات دخل منخفض (اليمن، موريتانيا، الصومال، السودان)

ونستعرض بالتفصيل مكونات مؤشرات الإدارة الرشيدة وصلاح الحكم.

1.2.7 مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة

وضع الدول العربية في مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة

الترتيب عربيا	الدولة	السنة	التصنيف % (صفر – 100)	الترتيب عربيا	الدولة	السنة	التصنيف % (صفر – 100)
1	الكويت	2004	34.0	12	مصر	2004	20.9
		2002	41.4			2002	21.2
2	المغرب	2004	32.5	13	تونس	2004	17.5
		2002	40.4			2002	22.7
3	الأردن	2004	29.1	14	موريتانيا	2004	15.5
		2002	37.9			2002	27.3
4	البحرين	2004	27.7	15	فلسطين	2004	12.1
		2002	24.7			2002	17.7
5	قطر	2004	26.7	16	الصومال	2004	6.3
		2002	32.8			2002	6.6
6	لبنان	2004	25.7	17	السعودية	2004	5.8
		2002	31.8			2002	8.6
7	جيبوتي	2004	25.2	18	العراق	2004	4.4
		2002	26.8			2002	0.5
8	سلطنة عمان	2004	24.3	19	سوريا	2004	3.9
		2002	30.8			2002	5.6
9	الجزائر	2004	23.8	20	ليبيا	2004	2.9
		2002	19.7			2002	4.5
10	اليمن	2004	22.8	21	السودان	2004	2.4
		2002	21.2			2002	4.0
11	الإمارات	2004	21.8				
		2002	35.4				

2.2.7 مؤشر الاستقرار السياسي

وضع الدول العربية في مؤشر الاستقرار السياسي

الترتيب عربيا	الدولة	السنة	التصنيف % (صفر – 100)	الترتيب عربيا	الدولة	السنة	التصنيف % (صفر – 100)
1	قطر	2004	79.1	12	السعودية	2004	30.6
		2002	74.1			2002	41.1
2	الإمارات	2004	78.2	13	سوريا	2004	28.2
		2002	79.5			2002	37.3
3	سلطنة عمان	2004	70.9	14	مصر	2004	25.2
		2002	84.3			2002	30.3
4	الكويت	2004	55.3	15	لبنان	2004	23.3
		2002	52.4			2002	27.6
5	موريتانيا	2004	54.4	16	فلسطين	2004	10.2
		2002	54.6			2002	4.3
6	تونس	2004	51.9	17	الجزائر	2004	8.3
		2002	54.6			2002	7.6
7	البحرين	2004	49.5	18	اليمن	2004	7.3
		2002	60.0			2002	13.0
8	ليبيا	2004	47.1	19	السودان	2004	2.4
		2002	33.0			2002	2.7
9	الأردن	2004	45.1	20	الصومال	2004	0.5
		2002	33.5			2002	3.2
10	المغرب	2004	39.8	21	العراق	2004	0.0
		2002	38.9			2002	4.9
11	جيبوتي	2004	34.5				
		2002	23.8				

3.2.7 مؤشر فعالية الحكومة

وضع الدول العربية في مؤشر فعالية الحكومة

الترتيب عربيا	الدولة	السنة	التصنيف % (صفر-100)	الترتيب عربيا	الدولة	السنة	التصنيف % (صفر-100)
1	الإمارات	2004	86.1	12	لبنان	2004	42.3
		2002	77.6			2002	41.3
2	سلطنة عمان	2004	79.3	13	الجزائر	2004	36.5
		2002	73.6			2002	28.9
3	قطر	2004	78.4	14	سوريا	2004	26.4
		2002	75.6			2002	30.8
4	البحرين	2004	75.5	15	ليبيا	2004	25.0
		2002	77.1			2002	14.9
5	تونس	2004	69.7	16	جيبوتي	2004	24.5
		2002	73.6			2002	16.4
6	الكويت	2004	69.2	17	اليمن	2004	20.7
		2002	64.7			2002	17.9
7	الأردن	2004	62.5	18	فلسطين	2004	12.5
		2002	67.7			2002	12.4
8	موريتانيا	2004	62.0	19	السودان	2004	8.2
		2002	60.2			2002	10.9
9	المغرب	2004	56.3	20	العراق	2004	3.4
		2002	62.2			2002	1.0
10	السعودية	2004	55.3	21	الصومال	2004	0.0
		2002	57.7			2002	0.0
11	مصر	2004	49.0				
		2002	47.3				